**العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية**

**م.د. أثير ناظم الجاسور**

بالأمكان دراسة العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية بعاملين هما:

* العوامل المادية الدائمة ديمومة نسبية كالجغرافيا والموارد الطبيعية، وبعضها أكثر عرضه للتغيير كالعوامل الأقتصادية والصناعية والعسكرية.
* العناصر الإنسانية التي تشمل الجوانب الكمية والنوعية.

وفي هذا المعنى سوف نتناول دراسة العوامل الجغرافية والأقتصادية والأجتماعية (السكانية) و العوامل العسكرية.

1. **العوامل الجغرافية:**

تعتبر الجغرافيا من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، و تعتبر من مقومات الدولة الأكثر ثباتاً، ونجد ذلك في الأفكار والرؤى التي طرحت من قبل علماء الجيوبوليتيك وكيفية أعطاء أهمية كبيرة للموقع الجغرافي أمثال " راتزل" بفكرته الحتمية التي أشار من خلالها على العلاقة بين المعطيات الجغرافية وسياسات الدول، و" ماكندر" الذي بلور الجغرافيا على أساس دراسة الكتل الأقليمية كوحدة سياسية في نظريته قلب الأرض، وكذلك " سبايكمن" الذي رأى في الحافة منطقة ألتقاء أوتصادم، وهنا تتبين أهمية الموقع الجغرافي فمن ناحية **الموقع** **البحري** أو ما يسمى بالحاجز المائي، فمثلاً بريطانيا نرى الحاجز المائي الذي يعد فاصلاً بينها وبين القارة الأوروبية كان له الأثر الكبير في سياستها الخارجية على مر التاريخ، حيث أستطاعت من خلاله وقف حملات نابليون في القرن التاسع عشر.

أما فيما يخص **الموانع الطبيعية** كالجبال والأنهار كان لها التأثير الكبير بالنسبة لعدد كبير من الدول، حيث استطاعت دول الحفاظ على أمنها القومي من خلال هذه الحدود الطبيعية التي كان المانع أو السد بوجه الدول التي حاولت الأغارة عليها، أما **المناخ** لقد أشار أرسطو في كتابه السياسة حول العلاقة بين المناخ والحرية، أما " هنري توماس" المؤرخ البريطاني أعتقد أن هناك ثلاثة عوامل تعتمد على بعضها البعض وهي المناخ والتربة والغذاء، أما " السورت هنتنغتون" الجغرافي الأمريكي لاحظ أن المناخ لا يحدد فقط الحالة الصحية والنشاط الأنتاجي الغذائي، ولكنه يحدد الهجرة السكانية وأختلاط الأجناس كذلك، كذلك الموارد مثل النفط لها أهمية كبيرة في المرحلة الحالية والقادمة و لأهمية هذا المورد، وقد صرح " هنري كينسجر" عام 1975 من أن الولايات المتحدة مستعدة للذهاب إلى الحرب من أجل النفط وأن واشنطن رغم كونها غير راغبة في أستخدام القوة في نزاع على الأسعار لوحدها، وفي كانون الثاني 1980 صرح " كارتر" من أن اي محاولة من قوة معادية لتقييد تدفق النفط في الخليج سوف تُصد بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية، وقد عرف هذا المبدأ بـ" عقيدة كارتر" أن هذا المبدأ قد خضع بشكل دوري للأختبار في الحرب العراقية الأيرانية 1980-1989 عندما صعد الإيرانيون هجماتهم على سفن شحن النفط في الخليج وافقت الولايات المتحدة على رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط الكويتية وتزويدها بحماية بحرية أمريكية، هذه العقيدة وضعت مرة ثانية للإختبار في عام 1990 عندما أجتاحت القوات العسكرية العراقية الكويت، هنا جاء تأكيد الرئيس " جورج دبليو بوش" الأب على أن سيطرة العراق على حقول نفط الكويت والسعودية سوف تفرض تهديداً لا يحتمل على الأمن والأقتصاد الغربي فأتخذ قراراً سريعاً بالقيام برد عسكري، وأشار أن استقلال السيادة السعودية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، على أثر ذلك نقلت الولايات المتحدة ( 200 الف جندي) إلى منطقة الخليج عام 1990 و أنفقت ( 60 بليون دولار)، كان الغرض من هذا هو الخوف من قرب الجيش العراقي من الحدود السعودية حيث كان بإمكان العراق من السيطرة على 20% من مجموع احتياطي نفط العالم فيما لو تقدم أميال أخرى في الأراضي السعودية.

أن للعامل الجغرافي أهمية كبيرة فقد توفر خطوط دفاع طبيعية، فأن أية مناقشة للسياسة الخارجية لا يمكن أهمال العامل الجغرافي، حيث كتب " السير جمبرلن" قائلاً " تعد الحقائق الجغرافية عاملاً مهماً وحاسماً لمجرى التاريخ البريطاني وكانت عملية " أسد البحر" خير دليل، أما فيما يخص جغرافية الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنتهزت فرصة ظاهرة عدم الأستقرار والفوضى التي رافقت أوروبا ابان القرن التاسع عشر، ثم أعلنت أن خط المياه وسط المحيط هو حدود سلامتها وحمايتها من منازعات وصراعات العالم القديم، أن جغرافية وموقع الولايات المتحدة جعلها أمنه تعفيها من أي تهديد خارجي.

أما اليوم ومع التطور التكنولوجي الحاصل في العالم قلل من أهمية هذا العامل على أقل تقدير لكنه لا يستطيع أن يلغيه، إضافة إلى أن التكنولوجيا الحديثة قللت من أهمية الطابع الطبوغرافي.

1. **العامل الأقتصادي.**

أن الموارد في الدولة تعتبر من أهم مقوماتها السياسية وواحدة من أسباب قوتها الداخلية وداعمة لسياستها الخارجية، في هذا الجانب سوف ناقش مجموعة من القضايا التي تعتبر من العوامل المعزز للعامل الأقتصادي وسبب من أسباب أهميته وتطوره ليدخل في تحديد العلاقات السياسية الخارجية هي:

1. **الأعتمادية الأقتصادية الدولية.**
2. **العولمة والدولة.**
3. **الشركات المتعددة الجنسيات.**

* **الاعتمادية الاقتصادية الدولية.**

في مطلع السبعينيات من القرن العشرين شرعت مجموعة من الباحثين الذين أطلق عليهم تسمية " الأمميين" أو أصحاب مدرسة " الأعتماد المتبادل" قالوا إن الدول لا يمكن أن تعتبر بعد الأن وحدات مختومة لا تتأثر بنفوذ خارجي، ولا يكون تواصلها مع العالم الخارجي إلا من خلال ممثليها الحكوميين، أن الخبراء الاستراتيجيون الذين يتبنون هذه النظرة يجب أن يشعروا بقلق ليس بخصوص التوازن العسكري في قمة الهرم فحسب بل أيضاً بخصوص توازنات القوى وتفاعلاتها المتزامنة داخل مجالات عديدة ومختلفة، أن الاتصالات البينية الاستراتيجية وإمكانيات التأثير قد تكون أكثر غنى في عالم من هذا النوع، لكن الشبكة العنكبوتية لعلاقات الأعتماد و الأتكال المتبادلين تهيء لبيئة سياسية يصعب تحويلها إلى مفهوم وربما تهيء المجال للإقلال من قدرة أي خبير استراتيجي واحد لينال ما يريده، فالقوة حتى لو كانت عظيمة قد تخفق في منح التأثير الطاغي، ولأن الكثير جداً من هذه المتغيرات في النظام السياسي الدولي هي نتاج تغيرات في النظام الأقتصادي الدولي، فمن المهم جداً للخبير الاستراتيجي في الشؤون الخارجية أن يأخذ في اعتباره شكل البيئة الاقتصادية الدولية([[1]](#footnote-1)).

لقد أشار " ريتشارد روزكرانس" عام 1986 من أن الذهاب إلى العامل الاقتصادي سوف يقلل لجوء الدول إلى الصراع فيما بينها، وبالتالي لا تعد القوة العسكرية مصدر للمكانة الدولية، في هذا المعنى يقول " جوزيف ناي" " في هذا العصر ويقصد عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية أصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتحويل، وقال " هنري كيسنجر" " أننا ندخل الآن عصراً جديداً، وأن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى، لقد غدونا نعيش الأن في عالم من الأعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات و التطلعات الإنسانية.

في حقيقة الأمر أن هذا الكلام يؤيد مقولة العلاقة بين زيادة عملية الأعتماد الاقتصادي المتبادل وبين زيادة حجم الصراع، أن عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل تزيد من قابلية الدولة للتأثر بالازمات الناشئة من الدول الأخرى المشتركة معها في تلك العملية، فإذا كانت أحدى الدول تعتمد على تدفق الاستثمارات وعلى التجارة والمواد الأولية لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية، فإنها تتخلى عن التدخل في الصراعات الدولية التي قد تؤثر على هذه المصالح، أو قد يؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى زيادة حدة الصراع من حيث قيام الوحدات الخارجية من أستغلال الصراع لصالحها، مما لاشك فيه أن واحدة من الكوابح الرئيسية التي تقف أمام دول منظمة الأوبك في زيادة أسعار النفط هو وجود ارصدة دولارية لتلك الدول في البنوك الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فدول منظمة الأوبك تخشى أن تُضَعِف زيادة أسعار النفط من أقتصاديات وقيمة عملة الدول التي تستثمر فيها أرصدتها.

أن العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والصراع تأخذ شكل منحنى، فالصراع يبلغ أدناه بين الدول غير المعتمد بعضها على بعض وبين الدول الشديدة الاعتماد على بعضها البعض، ففي الحالة الأخيرة يصبح الصراع أحد العوامل التي تهدد رفاهية تلك الدول ولا تؤدي عملية الاعتماد المتبادل إلى التوتر في العلاقات بين الدول إلا حينما تشعر بعض الدول بأنها لا تستفيد من تلك العملية بالقدر الذي تستفيد وحدات دولية أخرى.

لقد نشر " فرانسيس فوكوياما" في عام 1989 مقال تحت عنوان ( المصلحة الوطنية) وبين فيه أنتهاء الشيوعية، وأشار في الوقت نفسه إلى الانتصارات التي حققتها الرأسمالية، فيما بعد شرع فوكوياما إلى تأليف كتابه الشهير ( نهاية التاريخ) الذي اكد فيه " أن الرأسمالية والليبرالية قد حققتا أنتصاراً كبيراً على الايديولوجيات كافة"، أيضا شرع فوكوياما إلى تأليف كتابه ( الثقة) الذي تنبأ فيه على أن في القرن الحادي والعشرين تشهد المؤسسات السياسية والاقتصادية في العالم تقارباً ملحوظاً نتيجة أقبالها على تبني الديمقراطية الليبرالية وأقتصاديات السوق.

* **العولمة والدولة.**

إن العولمة كما يعبر عنها الفرنسيون mondialisaion التي تشير إلى جعل أي شيء ينظر أليه في مجال كوني أي نقل هذا الشيء من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي يبتعد عن كل مراقبة، والمقصود بالمحدود المراقب بصورة رئيسية " الدولة" التي ترتبط بإقليم معين وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك ونقل البضائع والسلع، أما اللامحدود فيشار إلى " العالم" أو الكون، بالتالي فالعولمة هي إلغاء سيادة الدولة القومية وتخطي هذه الحدود إلى العالم كله، من الصعوبة إعطاء تعريف دقيق للعولمة بسبب كثرة التعريفات بشأنها، لكن بالإمكان الإشارة إلى تعريفات حددت هذا المفهوم حيث عرف " جيمس روزيناو" أستاذ السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بأن " مفهوم العولمة يقيم العلاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد والسياسة والثقافة والايديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الانتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل.

أن من وجهات نظر انصار العولمة أن الحدود السياسية التقليدية للوحدات بدأت في الاهمال وذلك بسب العلاقة بين التجارة والتقنية والتخوم السياسية التي كانت لفترة طولة من الزمن عاملاً من عوامل الحروب صارت مخترقة، في هذا المجال يوضح " صموئيل هنتنغتون" في كتابه " صراع الحضارات" من أن المرحلة المقبلة هي مرحلة الهيمنة الغربية على العالم مرحلة بداية ما بعد الدولة القومية أو الدولة الامة، أي نهاية مرحلة السيادات المتساوية للأمم والدول لذلك لم يعد هناك من يهتم بالتقسيمات الجغرافية التي تحدد داخلها دولاً ذات سيادة"، بالتالي ونتيجة لثورة المعلومات نرى أن الدولة فقدت سلطتها في هذا الشأن وقد برز مفهوم عدم تدخل الدولة في المرافق العامة من خلال ظهور الليبرالية الجديدة Neoliberalisums التي تشير إلى " ما يقرره السوق هو صالح أما تدخل الدولة هو طالح"، وهنا نبدأ بالحديث عن اضمحلال الدولة و التي تحدث عنها كفكرة " كارل ماركس" حيث تقول من " أن تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية يصبح عديم الفائدة لأنه في نهاية الامر أب بعد الثورة البروليتارية تحل حكومة الأشخاص محل إدارة الاشياء التي تقوم بتوجيه سير الانتاج وفي هذه الحالة الدولة لم تلغِ الدول بل تذبل، وعليه ذهب ماركس بالقول " أن الدولة هي دائماً وأبداً أداة الطبقات للسيطرة ولقهر الطبقات الاخرى، أي هي دائماً وسيلة الطبقات المسيطرة في تحقيق تلك الاهداف التي يحتاج تحقيقها إلى استخدام صورة أو أخرى من صور القهر"، أما "أنجلس" يقول " الدولة لا تلغى أنها تضمحل وعلى هذا الأساس ينبغي أن ينظر لعبارة الدولة الشعبية الحرة"، أما " جون هيرز" في الخمسينات من القرن العشرين فقد أشار إلى احتمالية انقراض الدولة على ضوء التطورات التقنية لاسينا في مجال الاسلحة.

لقد بدا واضحاً أضمحلال السيادة في التسعينات من خلال ما يسمى بالمساعدات الانسانية أو التدخلات الانسانية التي مهدت الطريق أمامه أذ أدت تجارب المجتمع الدولي في الصومال وهاييتي وكمبوديا ودول البلقان وغيرها من المناطق في العالم إلى تعزيز هذه المسألة، ويرى " ألفن توفلر" في كتابه ( تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة)، أدت المساعدات الانسانية في التسعينات إلى توسيع سلطة ما أصبح بحكم الواقع إمبريالية دولية على جزء ما يطلق عليه بـ( الدول الفاشلة) من العالم، أن أنهيار الاتحاد السوفيتي أعطى في البداية إشارات لضعف الدولة والوسائل التي ساعدت على تفككها، بالتالي أنهار نظام الثنائي القطبية بعد الاعلان الرسمي عن نهاية الحرب الباردة وحل محله نظام القطب الواحد، لذلك شهدنا هذا النظام الذي يعني إنفراد قوة واحدة على الصعود الجيوبوليتيكي بالنظر إلى قدراتها.

و يشير " فرانسيس فوكوياما" في كتابه ( بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين) إلى أن ضعف الحكم والادارة يقوض مبدأ السيادة الوطنية الذي قام عليه النظام العالمي الحديث، وهنا تشير كلمة الضعف إلى ضعف قوة الدولة أو ضعف القدرة المؤسساتية لتنفيذ وفرض السياسات بسبب افتقار النظام السياسي برمته في أحيان كثيرة إلى أساس الشرعية.

* **الشركات المتعددة الجنسية.**

تخضع هذه الشركات في ملكيتها لجنسيات متعددة ويتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، لكن استراتيجيتها وسياستها ترسم من قبل دولة معينة يلق عليها تسمية الدولة الأم ، وسميت بهذا الاسم لأن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية و الاقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى الدول المضيفة لها.

أن موضوع الشركات المتعددة الجنسيات أصبح يحتل أهمية كبيرة من قبل اساتذة السياسة الخارجية فيما يخص المنظمات الدولية غير الرسمية في النظام الدولي، ومفهوم الشركات متعددة الجنسية هو من أكثر المفاهيم صعوبة في التحديد والتعريف، لأن صفة متعددة الجنسية تنطبق في معظم الاحوال على شركات هي في الحقيقة شركات وطنية أولاً وقبل كل شيء، أم هذا المصطلح تم أستخدامه من قبل اساتذة القانون الدولي العام وتم الاتفاق بينهم على هذه التسمية طالما أن لهذه الشركات فروع تابعة لها ومنتسبة لها في خارج البلاد وفقاً للقانون المحلي للدول المضيفة، أما اساتذة الاقتصاد السياسي فقد اعترضوا على هذا المصطلح منطلقين من موضوع الأمر الواقع الفعلي بعيداً عن المعيار القانوني، مؤكدين أن الشركات العاملة في الخارج تظل اساساً تابعة لجنسية الدولة الأم سواء من حيث الولاء أو الهيمنة التي تحفظ بها المقر الرئيس للشركات، وتبعاً لذلك أستخدم هؤلاء مصطلح ( الشركات العابرة للقومية) وقد استخدام هذا المصطلح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، هناك مدرسة عارضت تسمية الشركات العابرة للقومية مشيرة على أن قيام الشركات الاحتكارية في الدول الرأسمالية المتقدمة بإدارة عمليات وتسهيلات إنتاجية في الخارج لا يمثل أطلاقاً عبوراً للقومية، أذ تصبح الشركة الاصل والناشئة عن العمليات الدولية لهذه الشركات أمتدادات لذلك.

أن مفهوم الشركات المتعددة الجنسية هو من وضع هذه الشركات، وأول من أستخدم ذلك هي شركة ( I.B.M) ( International Business Machine) الأمريكية التي أحتكرت وقتئذ صناعة الالكترونيات على المستوى العالمي، وكانت الغاية من أستخدام هذه المفهوم هي تغطية الأستغلال الذي تمارسه من خلال فروعها في العالم، وقد عرف الرئيس التشيلي " سلفادور الليندي" الشركات المتعددة الجنسية أمام الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 تشرين الاول عام 1972 قبل سنة من اغتياله بأنها دولة داخل دولة.

وهنا من الممكن أن نتوصل إلى **صفات** تتميز بها هذه الشركات والتي تكمن في ما يأتي:

1. **في المجال الاقتصادي،** هناك مديات واسعة لهذه الشركات وعلى سبيل المثال شركة I.T.T)**)** ( International Telephone and Telegraph) الامريكية ومن وظائفها الرئيسية الاهتمام بالمواصلات اللاسلكية، إلا أنها بدأت ومنذ عام 1960 تأخذ في الحسبان نشاطات وفعاليات في الصيدلة والتغذية والخدمات.
2. **في المجال الانتاجي،** قامت هذه الشركات بتوزيع ذلك على عدة دول مع بقائها خاضعة لسلطة مركزية تقوم بإعداد استراتيجيتها وإدارة تنظيمها.
3. **في المجال القانوني،** تحملجنسية دولة واحدة بموجب أسس ومعايير محددة مع التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تبعاً لقوانين الدولة التي تحمل جنسيتها، وهي الدولة التي توجد بها مقرها الرئيس ويطلق عليها بـ( الشركة الأم) مع وجود فروع لها في دول أخرى.

لقد ساعد الشركات المتعددة الجنسية بالنمو السريع ظهور الثورة التكنلوجية التي تجسدت في منذ القرن التاسع عشر أمثال جهاز البرق، ايضاً غياب الحروب فيما بين القوى العظمى، ففي عام 1900 كانت لدى "مجموعة روتشيلد" فروع في كل فرانكفورت، وقبيل عام 1914كانت شركة " لويدز لندن" قد اعتُمدت لدى القطاع الاعظم من صناعة السفن الالمانية، وقد تعزز هذه الشركات في السبعينيات من القرن العشرين أثر قرار الولايات المتحدة بالتخلي عن قاعدة الذهب، ثم تلا ذلك تحرير عام لمراقبة النقد في عدد قليل من الدول لتلحق بها دول أخرى عديدة، أن مبيعات "جنيرال موتورز" السنوية تتجاوز الناتج القومي المحلي لدول العالم باستثناء أثنين وعشرين دولة على وجه التقريب، وقد وصل الاستثمار الخاص لمصالح أمريكية في الخارج إلى (192 بليون دولار) عام 1972، أن الشركات المتعددة الجنسية اليوم متوجهة لتحل محل الدول وأتساع دور هذه الشركات يشكل خطراً كبيراً على الدول النامية.

أن الشركات المتعددة الجنسية تلجأ إلى وسائل عديدة في علاقاتها مع الدول الأخرى يمكننا ايجازها بالآتي:

1. تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتشجيع بقاء الانظمة السياسية و التقليدية، ومن شأن هذه السياسات عرقلة الاصلاحات الديمقراطية التي تعد ضرورة لعملية التحديث السياسي.
2. أستغلال الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث دون دفع هذه الدول غلى مجالات التنمية.
3. تقوم الشركات المتعددة الجنسية التأثير على نمط أشكال الحكومات في بعض الدول.
4. تستخدم هذه الشركات الأداة الاقتصادية بغية الهيمنة الاقتصادية على وحدة سياسية معينة.

* **خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.**

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في الانتشار والضخامة ومركزية اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها باستراتيجية عالمية منسقة والقدرة على نقل التكنولوجيا وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية[[2]](#footnote-2) وقف التصور الآتي:

1. **ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات.** تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80% من اجمالي مبيعات العالم[[3]](#footnote-3)، ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات من خلال:

* **مؤشر حجم المبيعات:** أزداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من 5503 مليار دولار وإلى 18500 مليار دولار لعام 2001، كما بلغت قيم المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات 2509 مليار دولار ممثلة ما نسبته 16% من اجمالي مبيعات كل الشركات المنتسبة للاقتصاد العالمي عام 2000.
* **مؤشر حجم الايرادات:** فقد أحتلت شركةميتسيوبيشي بإجمالي ايراداتها الذي بلغ 184.4 مليار دولار المرتبة الاولى بين اكبر 500 شركة متعددة الجنسية عام 1995، والتي يصل اجمالي ايراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي.
* **القيمة المضافة للشركات:** حيث تكون في اغلب الاحيان اكبر من القيمة المضافة للدول ( الناتج المحلي الاجمالي)[[4]](#footnote-4)**،** ونشير إلى أنه تبلغ نسبة ما تملكه أكر 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الاجنبية ما نسبته 11.99% من الموجودات الاجنبية التي تملكها كافة الشركات الاجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي والبالغة 21102 مليار دولار لعام 2000، أن هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبيوسويسراواليابان نظراً لمناخ الجاذب للاستثمار وارتفاع عائداته وتوافر البنية الاساسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي، ونشير إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ 560 مليار دولار عام 2003[[5]](#footnote-5).

1. **اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات[[6]](#footnote-6)**

تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي تغطيها إلى جانب امتدادها الجغرافي خارج الدولة الام، بما لها من امكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف انحاء دول العالم، وتشير التقديرات غلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 الف شركة وقرابة 850 الف شركة اجنبية تابعة لها في شتى انحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة صناعياً موطناً لنحو 77% من اجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، ونشير إلى أن اكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية شركة تماثل في الحجم اصغر شركة من بين 100 شركة في العالم[[7]](#footnote-7).

1. **تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات.**

تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من انشطة أخرى، فشركة "تايم وانر" تنشط مثلا في عدد كبير من شركات النشر والملاهي والاعلام وأستوديوهات هوليود والشبكة الاخبارية [[8]](#footnote-8)CNN، ويبدو لنا أن الشركات المتعددة الجنسيات قامت باحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم التي انتجتها هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية.

1. **التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات.**

تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدراً أساسياً لنقل المعرفة الفنية والادارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الامر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة[[9]](#footnote-9)، إن مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل ابرزها:

* خصائص النشاط الانتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
* وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
* الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.
* استراتيجيات الشركة الام التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به.

1. **إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات.**

تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الاخرى، كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية واساليب التسويق والمهارات الادارية[[10]](#footnote-10)، ونشير إلى ان التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الاحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير.

1. **المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات.**

تتمتع هذا الشركات بمجوعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية واساليب مراقبة الجودة والتسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالمياً[[11]](#footnote-11)، وتعظيم ايراداتها وارباحها في ظل ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تمويلية وقدرتها على الاقتراض من الاسواق المالية العالمية بأفضل الشروط نظراً لسلامة وقوة مركزها العالمي.

1. **تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات.**

تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الاسهم الخاصة بها في الاسواق المالية العالمية والاسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، والزام كل شركة تابعة بان توفر محلياً اقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة.

1. **أدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها.**

يعتبر التخطيط الاستراتيجي اداة لإدارة هذه الشركات وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والارباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر، ويمكن تحديد العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي:

* القرارات الاستراتيجية التي تحدد اتجاهات الشركة واهدافها والبدائل المتحملة عند التغيير في البيئة العالمية يتم اتخاذها من قبل الشركة الام.
* القرارات الادارية التي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة يتم اتخاذها بالتشاور بين الشركة الام وفروعها.
* القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها من قبل الفروع.

1. **العامل السكاني.**

يعتبر العامل السكاني من المكونات الرئيسية لتطوير القوة الوطنية من الناحيتين النوعية والكمية حيث أن هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان وقوة الدولة، فالدولة التي لها حجم مناسب من السكان تعتبر أو تصنف من الدول القوية في المجالات السياسية شريطة أن تتميز هذه الكثافة السكانية بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وهناك أمثلة على العلاقة بين حجم السكان وقوة الدولة مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ويمكن أن يكون لحجم السكان تأثيراً في قدرة الدولة من الناحية العسكرية من حيث شن الحروب التقليدية، فخوف الاتحاد السوفيتي من الصين الكثافة السكانية العالية التي تتمتع بها الصين التي بأستطاعتها دفع كتل بشرية نحو جبهات القتال، أن حجم السكان يعد عاملاً فقط إلى المدى الذي تختار فيه الدولة أستخدامه لإغراض عسكرية، فليابان تستخدم نسبة مئوية ضئيلة من مصادرها البشرية للأغراض العسكرية وذلك بسبب سياستها القومية، وجيش الهند ليس سوى جزء بسيط مما تستطيع دولة كبيرة أن تبقي عليه.

أن تأثير العامل السكاني ممكن أن يؤدي إلى نتيجتين:

1. **التوسع الاقليمي**، ينتج هذا التوسع بسبب الضغط السكاني في دولة معينة، بالتالي تقوم تلك الدولة بإتباع سياسة التوسع أما عن طريق سياسة الضم للدول المجاورة لها أو أنتلاك المستعمرات.
2. **الهجرة**، وهي هجرة العناصر البشرية من المناطق المزدحمة إلى مناطق أقل كثافة، وقد تكون هناك هجرات كثيرة للسكان من بلدانهم بسبب الصراعات والنزاعات السياسية التي تكون سبباً في صعوبة العيش.
3. **العامل العسكري.**

يعتبر العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسير جنباً إلى جنب وليس للقوة العسكرية ثبات فيما يخص الجغرافيا أو الموارد الطبيعية خصوصاً بعد التطور التكنلوجي الذي دخل على التسليح، إلى جانب أن الدول التي تتمتع بقوة عسكرية كبيرة دائماً تفرض رأيها في المفاوضات وعند دخولها للمفاوضات فهي تتفاوض من منطلق القوة العسكرية التي تمتلكها.

العامل العسكري من اهم العوامل التي تساهم وتؤثر بشكل كبير في صياغه وتكوين السياسة الخارجية , فهو من اهم المدخلات المؤثرة في عمليه صنع السياسة الخارجية بل ان الأداة العسكرية هي من اهم ادوات ادارة السياسة الخارجية لأي دوله وان كانت قدرتها على الاسهام في تنفيذ السياسة الخارجية من دوله لأخرى وفقا لحجم الدولة وقدراتها التكنولوجية والعسكرية, وطابع علاقتها الخارجية ومدى احساسها بهامش الامن القومي وكذلك اهدافها في مواجهه القوى الدولية الأخرى, فالدول الكبرى ذات القدرات التكنولوجية والإمكانات التسليحية العالية تستخدم الأداة العسكرية كوسيله لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق اهدافها في مواجهة الدول الأخرى خاصه تلك التي لا ترضخ بالوسائل الدبلوماسية. فمثلا استطاعت روسيا توظيف الأداة العسكرية لإجبار جورجيا على وقف اطلاق النار على كل من ابخازيا و اوسيتيا الجنوبية.

1. تيري ل . ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي. [↑](#footnote-ref-1)
2. يوسف عبد الهادي خليل، النظام القانوني لعقود نقل التكنولوجيا في مجال القانون الدولي الخاص، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ص 70 – 72. [↑](#footnote-ref-2)
3. أحمد العثيم، استراتيجية التعامل بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة: المشروعات المشتركة نموذجاً، صحيفة الجزيرة، الجمعة 17 ربيع الثاني 1428، العدد 12636. [↑](#footnote-ref-3)
4. سالم أحمد الفرجاني، العولة والدول النامية من منظور استثماري، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004، ص 87 – 88. [↑](#footnote-ref-4)
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاسكو، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي، نيويورك، 2005، ص4. [↑](#footnote-ref-5)
6. نوزاد عبد الحمن الهيتي – منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، الطبعة الاولى،، 2007، ص 226- 227. [↑](#footnote-ref-6)
7. حميد الجميلي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الانتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، ابو ظبي، 2004، ص 27. [↑](#footnote-ref-7)
8. اسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة، مجلة الطريق، 1997، السنة 56، العدد 4، ص55. [↑](#footnote-ref-8)
9. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 29. [↑](#footnote-ref-9)
10. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص152. [↑](#footnote-ref-10)
11. عمر الفاروق، مطالعة حول الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 86، 2001، ص 187. [↑](#footnote-ref-11)